

Distr.: General
7 October 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

باسم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، أتشرف بأن
أحيل إليكم طيه تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، عملاً
بالفقرة ٤٩ من قرار مجلس الأمن ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، بشأن إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال
وبشأن أية عوائق تحول دون إيصالها.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقارير وإصدارها باعتبارها وثيقة من
وثائق المجلس.

(توقيع) مارك بيكستين دي بويتسويرف
رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب
القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال



رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

وفقا للفقرة ٤٩ من قرار مجلس الأمن ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المطلوب بشأن تنفيذ الفقرتين ٤٨ و ٤٩ وبشأن أية عوائق تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال.

وتود هيئات العمل الإنساني العاملة في الصومال أن تفيد بأنها أبقت، على غرار ما فعلت في التقارير الثلاثة عشر السابقة، على تعريفها لمصطلح "الشريك المنفذ" عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)، على النحو التالي:

"الشريك المنفذ" - منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت للتحقق الواجب لإثبات حسن نواياها من جانب إحدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية أخرى، وتقدم تقاريرها، عندما يُطلب منها ذلك، إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال بشأن تدابير التخفيف. ويتسم الشركاء المنفذون بالخاصيتين التاليتين:

(أ) تكون المنظمة جزءا من خطة الاستجابة الإنسانية للصومال (أو صندوق المساعدة الإنسانية للصومال)؛ و/أو

(ب) تكون المنظمة ممثلة في "مصنوفة الاستفهام الثلاثي" لإحدى المجموعات (من يفعل ماذا وأين).

وإني على استعداد للإجابة على كل ما قد ترغبون في طرحه من أسئلة عن مضمون التقرير أو تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن الحالة الإنسانية في الصومال.

(توقيع) مارك لوكوك

وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية

ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، وهو القرار الذي خلف القرارات ١٩١٦ (٢٠١٠) و ١٩٧٢ (٢٠١١) و ٢٠٦٠ (٢٠١٢) و ٢١١١ (٢٠١٣) و ٢١٨٢ (٢٠١٤) و ٢٢٤٤ (٢٠١٥) و ٢٣١٧ (٢٠١٦) و ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، التي أنشأ فيها المجلس التزام الإبلاغ. وهو التقرير الرابع عشر المقدم عملاً بالقرارات المذكورة أعلاه. وفي الفقرة ٤٩ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، طلب المجلس إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ عن تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال وعن أي عقبات تعترض سبيل ذلك.

٢ - ويتناول هذا التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩. ويركز أساساً على إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب أو نفوذها، وهي حركة أدرجتها في قائمة الجزاءات، عملاً بالفقرة (٨) من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وكما هو الحال في التقارير الاثني عشر السابقة (S/2010/372 و S/2010/580 و S/2011/125 و S/2011/694 و S/2012/546 و S/2012/856 و S/2013/415 و S/2014/177 و S/2014/655 و S/2015/731 و S/2016/827 و S/2017/860 و S/2018/896)، يوجز هذا التقرير القيود التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية، وما يترتب على ذلك من آثار على المستوى التشغيلي. وإضافة إلى ذلك، يلخص التقرير تدابير التخفيف التي وُضعت لمعالجة مخاطر تسييس المساعدة الإنسانية وإساءة استعمالها واختلاسها. وهو يستند إلى معلومات جُمعت بالتشاور مع المنظمات الإنسانية ذات الصلة العاملة في الصومال وإلى معلومات مأخوذة من وحدة إدارة المخاطر في المكتب المتكامل لنائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية المقيم التابع للأمم المتحدة والخاص بالصومال.

الحالة الإنسانية

٣ - لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال هشّة بسبب تأثير الصدمات المناخية المتكررة، بما في ذلك الجفاف المطول في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وضعف أمطار فصل دير في عام ٢٠١٨ (تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر)، والظروف الحارة والجافة على نحو غير عادي خلال فصل جيلال في عام ٢٠١٩، والأداء المتقلب وغير الطبيعي لأمطار فصل غو في عام ٢٠١٩ (نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه). وقد أدت الصدمات المناخية، جنباً إلى جنب مع غيرها من مسببات العوز المستمرة، من قبيل النزاع المسلح والنزوح المستمر والطويل الأمد، إلى جعل ملايين الصوماليين في حاجة إلى المساعدة والحماية.

٤ - ووفقاً لنتائج التقييم المجرى بعد فصل غو لعام ٢٠١٩، التي أصدرها في ٢ أيلول/سبتمبر كل من وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وشبكة نظم الإنذار المبكر بالمجمعات، كان إنتاج الحبوب أقل بنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة من المتوسط في جنوب الصومال

خلال موسم الحصاد لفصل غو لعام ٢٠١٩. ويرتبط النقص الناتج في الحصاد بارتفاع أسعار الذرة الرفيعة بشكل غير طبيعي طوال الموسم. ومن المرجح أن يكون الوضع أسوأ في المناطق المتأثرة بالنزاع، حيث يشرد الناس من أراضيهم أو يواجهون ضرائب قسرية وغير قانونية تفرضها حركة الشباب، مما يقلل من حوافز الإنتاج الزراعي. وتشير نتائج التقييم المجرى بعد فصل غو عام ٢٠١٩ إلى أنه في غياب المساعدات الإنسانية، سيواجه ما يصل إلى ٢,١ مليون شخص في جميع أنحاء الصومال الجوع الشديد بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، مما يجعل العدد الإجمالي للصوماليين الذين يتوقع أن يعانون من انعدام الأمن الغذائي ٦,٣ ملايين شخص بنهاية العام.

٥ - ولا تزال هناك فجوات هائلة في الغذاء والتغذية عموماً في المجتمعات المحلية الزراعية الرعوية الفقيرة والمهمشة والمشردة، حيث يدفع الكثير من الأشخاص الضعفاء إلى أشد مراحل انعدام الأمن الغذائي والتغذوي حدة. وتزايد معدلات سوء التغذية الحاد الوخيم بين الأطفال، وخاصةً بين المشردين داخلياً، وتشير نتائج التقييم الأولية إلى أن ١٠ من أصل ٣٣ مجموعة سكانية شملها الاستطلاع تبدي مستويات حرجة من سوء التغذية الحاد، مع تجاوز المعدل الكلي لسوء التغذية الحاد نسبة ١٥ في المائة. ويجب التوسع في التدخلات الرامية لمعالجة المستويات العالية لسوء التغذية الحاد، لا سيما بين الأطفال. وسيؤدي عدم القيام باستجابة إلى إصابة ما يقدر بمليون طفل بسوء التغذية الحاد، بما في ذلك إصابة ١٨٠.٠٠٠ طفل بسوء التغذية الحاد الوخيم خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ويؤدي انتشار سوء التغذية الحاد وزيادة خطر حدوثه، إلى جانب الافتقار الشديد إلى إمكانية الحصول على المياه النقية، إلى زياد خطر تفشي الأمراض المنقولة بالمياه وتفاقم أوجه الضعف القائمة.

٦ - ومن بين أكثر الأشخاص هشاشة في الصومال، ثمة ٢,٦ مليون شخص من المشردين داخلياً لا يزالون يواجهون مخاطر جسيمة تتمثل في التهميش والإخلاء القسري والإقصاء في جميع أنحاء البلد. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بلغ عدد الأشخاص المشردين حديثاً ١٨٨.٠٠٠، وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٩ شرد ٢٧٠.٠٠٠ من الأشخاص الإضافيين. وعلى الرغم من أن معظم المشردين داخلياً يشيرون إلى النزاع المسلح والجفاف باعتبارهما السببين الرئيسيين للتشرد، تجدر الإشارة إلى أن التشرد الناجم عن الجفاف في ازدياد. ففي الربع الرابع من عام ٢٠١٨ وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٩، أشار ٢٩ في المائة و ٤١ في المائة من المشردين داخلياً، على التوالي، إلى الجفاف باعتباره السبب الرئيسي للتشريد. وعلاوة على ذلك، كان عدد من أفادوا بأن سبب التشريد هو الجفاف في تموز/يوليه ٢٠١٩ ضعف عدد من أفادوا بذلك في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٧ - ولا يزال النزاع المسلح المستمر وانعدام الأمن يشكّلان عاملاً من عوامل التشرد، حيث يضاعفان من حدة الحالة الإنسانية ويتسببان في مستويات عالية من العوز والشواغل المتعلقة بالحماية. وفيما يتعلق بالتشرد الناجم عن النزاع، أشار ٦٠ في المائة من المشردين داخلياً في الربع الرابع من عام ٢٠١٨ و ٥٢ في المائة من المشردين داخلياً في عام ٢٠١٩ إلى النزاع باعتباره السبب الرئيسي للتشرد. ومنظقتنا شيبيلي السفلى وشيبيلي الوسطى تثيران قلقاً خاصاً، حيث تكثف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي الهجمات العسكرية ضد حركة الشباب. ويؤدي تأثير الجفاف، إلى جانب النزاع الذي طال أمده، إلى تفاقم التحديات المتعلقة بالحماية نظراً لأن الأسر تفقد شبكات أمانها الاجتماعي والاقتصادي وقدرتها على مواجهة تلك الصدمات. ويواجه المشردون من النساء والأطفال تحديات أكبر في

مجال الحماية، وتشمل هذه التحديات فصل أفراد الأسر، والتعرض للعنف الجنسي، وحالات تعطل التعليم، والتجنيد القسري للأطفال من جانب الجماعات المسلحة.

٨ - وقد استمرت حملات تجنيد الأطفال القسرية بصورة نشطة في مناطق في جنوب الصومال ووسطه، وفي أجزاء من إقليم باري في ولاية بوتلاندا في دفع المدنيين إلى التشرّد. فعلى سبيل المثال، أفادت فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٩، بأن ٨٦٩ طفلاً، بينهم ٨ فتيات، جندوا أو استخدموا من قبل القوات والجماعات المسلحة في الصومال. وتستأثر حركة الشباب بما يقدر بنسبة ٨١ في المائة من تجنيد الأطفال في الصومال. ويواصل الشركاء في المجال الإنساني تقديم الدعم للأطفال الذين تعرضوا للتجنيد القسري من جانب الجماعات المسلحة. وفي عام ٢٠١٨، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها خدمات إعادة الإدماج إلى ٤٦٦ ١ طفلاً في أفغوي وبيدوا وطوسمريب وغازوي وكيسمايو ومقديشو. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسف وشركاؤها خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٩ خدمات الحماية إلى ٥١٣ طفلاً، من بينهم ٤٧ فتاة، ممن كانوا قد هربوا من حركة الشباب أو أطلقت القوات المسلحة سراحهم في مناطق مختلفة من الصومال.

الاستجابة الإنسانية

٩ - واصل الشركاء في مجال العمل الإنساني تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى جانب تقديم المساعدة فيما يخص أسباب المعيشة. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وفرت إمكانية الحصول على الدعم بالمساعدة الغذائية وشبكات الأمان لما متوسطه ٢ مليون شخص شهرياً. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، أعاققت قلة الموارد إيصال المساعدات، مما أدى إلى متوسط شهري قدره ١,٢ مليون شخص للناس الذين يستفيدون من المساعدة من خلال تحسين إمكانية الحصول على الدعم بالمساعدات الغذائية وشبكات الأمان. وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٩، وفرت إمكانية الوصول إلى أكثر من ٤٧٠ ٠٠٠ شخص بتوفير إمكانية الحصول على خدمات مستدامة للمياه المأمونة، وجرى تقديم الخدمات الصحية لأكثر من ٧٥٧ ٠٠٠ شخص، واستفاد ١٥٥ ٠٠٠ شخص من خدمات توفير المأوى ودعم المواد غير الغذائية. وخلال نفس الفترة، عالجت مجموعة التغذية ٢١٦ ١٤١ حالة جديدة من سوء التغذية الحاد الوخيم، وقدمت العلاج لسوء التغذية الحاد المتوسط إلى ٢١٨ ٢١٢ طفلاً دون سن الخامسة من العمر و ٩١٠ ٦٢ نساء من الحوامل والمرضعات. وظل تفشي الإسهال المائي الحاد تحت السيطرة إلى حد كبير باستثناء حالات محلية، إلا أنه كانت هناك زيادة حادة في أنواع الإسهال الحاد الأخرى، حيث بلغ عدد حالات أنواع الإسهال الحاد الأخرى في عام ٢٠١٩ ضعف عدد الحالات المسجلة في عام ٢٠١٨ تقريباً. وعلاوة على ذلك، هناك ارتفاع كبير في حالات الملاريا مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨.

١٠ - وقد حدث تدهور في الحالة الإنسانية في وقت لا تزال فيه عملية تقديم المعونة في الصومال تعاني من نقص التمويل، مما اضطر وكالات المعونة إلى تقليص جهود الإغاثة أو الحد منها. فعلى سبيل المثال، تصل مجموعة الأمن الغذائي إلى ١,٩ مليون شخص، من أصل الهدف الشهري المتمثل في الوصول بالمساعدة إلى ما يقرب من ٢,٣ مليون شخص. وكانت خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام ٢٠١٩، التي تسعى إلى توفير ١,٠٨ بليون دولار لتقديم المساعدات والحماية إلى ٤,٢ ملايين شخص، ممولة بنسبة ٤٥ في المائة (٥٠٨ ملايين دولار)، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٩. وتعاني بعض المجموعات،

من قبيل الحماية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة من نقص شديد في التمويل، حيث تلقت أقل من ٢٠ في المائة من التمويل المطلوب. ومقارنة بعام ٢٠١٨، عندما كانت الظروف المناخية أفضل، تتسم الاستجابة في عام ٢٠١٩ بأنها منخفضة بشكل ملحوظ في معظم المجموعات. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠١٩، جرى الوصول إلى ١,٢ مليون شخص من خلال أنشطة تهدف إلى تحسين الوصول إلى الغذاء وشبكات الأمان، مقارنة بـ ١,٩ مليون شخص جرى الوصول إليهم في أيار/مايو ٢٠١٨، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٦ في المائة في تقديم هذه المساعدة. وبالمثل، تفيد معظم المجموعات بأن الشركاء لا يتمكنون من توفير ما يكفي من المساعدة والخدمات في المناطق المتأثرة بالتشرد، حيث يكون المستفيدون من بين أكثر الناس ضعفاً ومن ذوي الاحتياجات الملحة. ولم يتحقق هدف تتبع الأسر وجمع شملها إلا بنسبة ٢٥ في المائة فقط بين شهري كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٩. وثمة فجوات كبيرة أيضاً في برامج توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المرافق الصحية والمدارس، إذ لم تقدم مجموعة عناصر المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الكاملة إلا إلى ثمان مؤسسات حتى تاريخه من أصل ١٥٠ مؤسسة مستهدفة في عام ٢٠١٩.

١١ - ومن خلال العمل الوثيق مع حكومة الصومال الاتحادية ووزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، أعلنت وكالات المعونة عن خطة لمواجهة آثار الجفاف يطلب فيها مبلغ قدره ٦٨٦ مليون دولار لتعزيز الاستجابة في الأشهر السبعة الأخيرة من عام ٢٠١٩ وتقديم المساعدة الضرورية لإنقاذ الحياة لصالح ٤,٥ ملايين من الصوماليين. ومنذ نهاية أيار/مايو، استُلم حوالي ٢٥٣ مليون دولار من الموارد الإضافية للاستجابة المخصصة للصومال. ومن بين أمور أخرى، مكنت الموارد الإضافية وكالات تقديم المعونة من إيصال المساعدات الغذائية إلى أكثر من ١,٨ مليون شخص منذ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ونتيجة لجهود الاستجابة تلك، تمكن الشركاء في المجال الإنساني من وقاية مليون شخص من الانزلاق إلى انعدام الأمن الغذائي من مستوى حالات الطوارئ والأزمات.

١٢ - ووكالات المعونة على استعداد لتوسيع نطاق الاستجابة، بالاعتماد على الدروس المستفادة الإيجابية الأخيرة، من أجل كفاءة أن تحول جهود الاستجابة دون وقوع كارثة إنسانية كبرى يمكن أن تقوض المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة. وهناك آليات قائمة لتنفيذ الزيادة السريعة والاستجابة المستمرة. وهي تشمل آليات هامة لبرامج تقديم الأموال النقدية، وشراكات موسعة مع شركاء منفذين محليين تم التحقق منهم بالفعل، وتحسين التعاون مع السلطات والسكان المتضررين. وفي إطار جهود منع المجاعة في عام ٢٠١٧، أنشأ الشركاء في المجال الإنساني مراكز لتنسيق العمليات لمواجهة الجفاف لتحسين التنسيق المتعدد القطاعات وتبادل المعلومات وتيسير التخطيط المشترك. وفي عام ٢٠١٨، بسبب التأثير الإيجابي الذي تركته المراكز على جهود منع المجاعة وفي الاعتراف بأن منابر التنسيق تلك يمكن أن تيسر التصدي لجميع أشكال الكوارث، أعيد وضع مفهوم المراكز لتصبح مراكز تنسيق عمليات التصدي للكوارث. وستتيح إعادة إنشاء المراكز زيادة أولية في عمليات الاستجابة قرب مناطق وقوع الأحداث في أشد المناطق تضرراً.

١٣ - وعلى الرغم من أن وكالات المعونة تواصل بذل كل ما في وسعها للتخفيف من المعاناة وإنقاذ الأرواح، من الأهمية بمكان أن يضاف الجميع، بما في ذلك حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والجهات المانحة الدولية والشركاء في العمل الإنساني، جهودهم من أجل زيادة الاستجابة في أشد المناطق تضرراً. ومن الأساسي كفاءة التنسيق بشأن تعبئة الموارد وتحديد أولويات الاحتياجات وعمليات

الاستجابة من أجل ضمان فعالية تسليم المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الوصول إلى المناطق الواقعة خارج المراكز الحضرية والتصدي للتحديات البيروقراطية التي تبطئ الجهود الإنسانية وتزيد بشكل ملحوظ التكاليف المرتبطة بها.

المعوقات التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية والآثار المترتبة عليها على المستوى التشغيلي

١٤ - لا تزال الحالة الأمنية المتقلبة في الصومال تشكل بيئة تشغيلية مليئة بالتحديات للمنظمات الإنسانية. ولا يزال انعدام الأمن يعوق قدرة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على الوصول إلى المحتاجين وعلى دعم عمليات تقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية التي تشتد الحاجة إليها، ويعوق أيضاً قدرة الناس على الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدة. وخارج المراكز الحضرية الرئيسية، لا تزال إمكانية الوصول إلى بعض المقاطعات، وخاصة في المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال، محدودة لأسباب تعود عموماً إلى انعدام الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية. ويتسبب وجود جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في أجزاء من جوبالاند، وولاية جنوب غرب الصومال، وهيرشبيلي وغالمودوغ، إلى جانب عدد مرتفع من حوادث العنف والنزاع في شبيلي السفلى وجوبا السفلى، في الحد من قدرة الشركاء في المجال الإنساني على تقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة في المناطق الريفية، ويتسبب بالمثل في تقييد قدرة المدنيين على التماس المساعدة على نحو آمن. ولا يزال الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة على الطرق الرئيسية والمناطق الخاضعة حديثاً لسيطرة الحكومة يؤثر على إمكانية الوصول إلى أجزاء كثيرة من جنوب ووسط الصومال. ولا تزال ترد تقارير عن المضايقات والابتزاز عند نقاط التفتيش، مما يؤدي إلى تأخير أو عرقلة إيصال المساعدات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقدر بنحو ٢ مليون شخص يعيشون داخل الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب ولا يمكن الوصول إليهم بوجه عام. وتبقى أشد فئات السكان ضعفاً هي الأقل احتمالاً لأن تكون قادرة على الوصول إلى الأمان النسبي في المقاطعات أو المناطق المجاورة حيث تنشط الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني حالياً. وتبرز الاتجاهات الحديثة في أعمال العنف الانتقامية، والقيود المفروضة على حركة السلع والأشخاص، والضرائب القسرية، وتجنيد الأطفال التحديات والصعوبات الشديدة التي يواجهها السكان المتضررون في الحصول على الأمان والمساعدات بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق.

١٥ - ويؤدي تعدد الجهات الفاعلة المسلحة المحلية على تنوع هياكلها القيادية ووجودها الجغرافي، والقوات الوطنية والإقليمية السريعة التغير، ووجود العديد من بعثات الدعم الثنائي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى جانب التدخلات الإقليمية، إلى بروز بيئة تشغيل تتسم بتغير السيطرة على الأرض من جانب جماعات تربطها تحالفات هشة وسلاسل قيادة وتحكم لا تتسم دائماً بالوضوح. وبالتالي، تتسم إقامة العلاقات مع الجهات التي لها تأثير على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين والحفاظ على تلك العلاقات بالصعوبة والريبة. ولا يزال الاستيلاء على بعض العمليات الإنسانية من خلال السيطرة غير المباشرة على المنظمات غير الحكومية المحلية من جانب جهات فاعلة وطنية مرتبطة بالأمن يمثل مشكلة. وعلى الرغم من تلك التحديات، زادت في عام ٢٠١٨ عمليات تقديم المساعدة في الصومال من أعداد الشركاء في بعض المناطق، لا سيما في غالمودوغ وهيرشبيلي، وتمكنت من إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى حوالي ٣ ملايين شخص.

١٦ - ولا تزال إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة المتحالفة معها ممكنة عموماً. ويعرقل الوصول إلى المناطق التي استعادتها الحكومة وحلفاؤها من جراء استمرار انعدام الأمن، بما في ذلك وجود الأجهزة المتفجرة المرتجلة على طول طرق الإمداد الرئيسية، وغياب سلطة الدولة خارج المراكز السكانية الرئيسية والعوائق البيروقراطية، بما فيها تدخل السلطات في اختيار المستفيدين وتوزيع المساعدات. ويواجه العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية الذين يمارسون عملهم في تلك المناطق مخاطر مرتبطة بالذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب. أما المشردون العائدون إلى المناطق التي استعادت من حركة الشباب فيواجهون نقصاً في البنية التحتية والخدمات الأساسية مما يؤدي إلى استمرار ضعفهم. ولا تزال هناك شواغل خطيرة تتعلق بالحماية في العديد من المناطق، ويشمل ذلك الذخائر غير المنفجرة، والقتال المستمر والمتجدد، والعنف الانتقامي من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك التدخل في عمل المنظمات غير الحكومية في الميدان، والتجنيد القسري للبالغين وتجنيد الأطفال. وفي بعض المناطق، مثل شبيلي الوسطى وغلمودوغ وأجزاء من كيسمايو، لا تزال المساعدة محدودة، بما في ذلك بالنسبة للمجتمعات المهمشة، حتى عندما يكون الوصول إليها ممكناً.

١٧ - وتتم إمكانية الوصول إلى السكان الخاضعين لسيطرة حركة الشباب بأنها محدودة للغاية حالياً، وذلك بسبب الشواغل المتعلقة بسلامة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، ومعارضة أطراف النزاع الأخرى، وما أفيد عن عدم استعداد مسؤولي حركة الشباب لقبول العمليات الإنسانية القائمة على المبادئ في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وتفرض حركة الشباب قيوداً وعقوبات مشددة على الأشخاص الذين يرفضون الامتثال لشروط الضرائب غير القانونية، ويشمل ذلك التجنيد القسري للأطفال. ويتعرض الأشخاص الذين يسعون إلى مغادرة المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب أو الذين فروا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في كثير من الأحيان لهجمات انتقامية. ويصعب التحقق من المعلومات المتعلقة بالحالة الإنسانية في تلك المناطق، وكذلك في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

١٨ - وإلى جانب المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب أو تنظيم الدولة الإسلامية، هناك مناطق متنازع عليها أو مناطق تستحيل فيها تقريباً حركة السكان المدنيين نتيجة الأعمال القتالية أو العمليات العسكرية المنتظمة والنشطة. وكثيراً ما تكون تلك المناطق ريفية ويقيم السكان المدنيون فيها على الرغم من الأعمال القتالية النشطة أو تفاقم حالة انعدام الأمن، وذلك بسبب نقص الموارد اللازمة للفرار والخوف من التعرض للتمييز أو حتى للاضطهاد بسبب الانتماء العشائري أو غيره من الانتماءات المفترضة لمحاولة الوصول إلى مناطق أكثر أماناً. وبسبب تعرض هؤلاء السكان للعنف والظروف الأمنية المتقلبة، فإنهم كثيراً ما يكونون أكثر ضعفاً من غيرهم وقد تكون حاجتهم إلى المساعدة أكبر من حاجة غيرهم. وتعوق الأعمال القتالية الجارية والقيود المفروضة على الحركة والأمن، وضعف البنى التحتية وصول العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية إلى تلك المناطق. ويظل تحديد طرق الوصول المأمون والحصول على ضمانات للدخول من التدابير المهمة للتخفيف من خطر العوائق الرئيسية أمام إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، مثل تقييد الحركة أو منع الدخول أو التدخل في إيصال المعونة. وعلى الرغم من أن الشركاء المحليين أكثر نجاحاً في تأمين إمكانية الوصول إلى المناطق المتأثرة بالنزاع بالنظر إلى خلفيتهم الأمنية الأقل

بروزاً، لا يزال يتعين القيام بأعمال كثيرة لكفالة مرور المساعدات الإنسانية والسلع والأفراد إلى المناطق المتأثرة بشكل مأمون وفي الوقت المناسب ودون عوائق وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

١٩ - ولا يزال العنف الممارس على العاملين في مجال تقديم المعونة، بما في ذلك الاختطاف والاعتقال، والمضايقة والاستيلاء على الأصول بالقوة، والقيود التي تفرضها أطراف النزاع على حركة الطرق، يعوق قدرة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على الوصول إلى السكان المحتاجين. ولا يزال التأثير الكبير لمديري مواقع المشردين داخليا ومالكي الأراضي وسماسرة الأراضي، ودورهم في معالجة تأثير وخطر الإخلاء القسري، يشكلان عاملاً مقيداً في إمكانية وصول المستفيدين إلى الخدمات. ولا يزال فرض القيود على تنقل الموظفين الوطنيين على أساس الانتماء العنصري أو غيره من الانتماءات المفترضة واستهداف مجموعات معينة، بما في ذلك عن طريق التخويف والمضايقة، يؤثران على تنفيذ البرامج في المناطق المتأثرة بالنزاع. ويجب النظر أيضاً في المشاكل الواضحة المترتبة على نقل المخاطر إلى الموظفين الوطنيين، وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والمجتمع المدني، وهم الجهات المنفذة الأكثر وجوداً في الخطوط الأمامية. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة تجديد اهتمامهم بسلامة وأمن الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من خلال التدريب. ولا تزال الزيادة الملحوظة في الغارات الجوية خلال الجزء الأخير من عام ٢٠١٨ وفي عام ٢٠١٩، بما في ذلك ما تلحقه من أضرار بالممتلكات والبنى التحتية المدنية تثير القلق.

٢٠ - وتظل سلامة العمليات الإنسانية الشاغلة الرئيسي بسبب الحالة الأمنية المتقلبة التي لا يمكن التنبؤ بها. فخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٩، تأثر ٥١ شخصاً من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على الأقل بشكل مباشر بالحوادث الأمنية التي وقع معظمها في جنوب ووسط الصومال. وفي تلك الحوادث، قُتل اثنان من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وجرح آخر، واختطف ١١، واعتُقل ٥ بصورة تعسفية واحتُجزوا مؤقتاً، وطردت السلطات اثنين بدعوى ارتكابهما مخالفات. وتختلف الحوادث في طبيعتها وتتضمن هجمات موجهة ضد الأشخاص، بالإضافة إلى ضرر غير مباشر ناجم في سياق انعدام الأمن العام أو كأثر عرضي للهجمات. وتتفاوت الحوادث الأمنية في حدتها، من الحوادث الأشد، ومنها الاغتيال والاختطاف طلباً للفدية، والاختطاف، والطرده، والنهب، والتدمير المتعمد للأصول أو المرافق، والاعتقالات والاحتجاز، إلى الأقل حدة، مثل عمليات الاحتجاز المؤقت والمضايقة والتهديدات الشفوية والخطية. وعلى غرار السنوات السابقة، لا تزال أغلبية إصابات العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تنجم عن الأثر التبعي للهجمات في الأماكن المأهولة بالسكان، من قبيل مقديشو. وفي تموز/يوليه، أسفر هجوم معقد على فندق في كيسمايو عن مقتل أحد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وتواصل مقديشو أيضاً تسجيل مستويات متزايدة من عمليات الاغتيال. ورغم أن معظم أهداف الاغتيالات هم مسؤولون حكوميون وأفراد أمن، فقد حصلت حالات استهداف فيها أيضاً العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، في مقديشو وفي ولايات إقليمية أخرى. ويواصل المجتمع الإنساني دعوة جميع الأطراف إلى السماح بالعمل الإنساني وتيسيره، بما في ذلك من خلال كفالة أمن الموظفين والإمدادات والمرافق.

٢١ - ولا تزال عمليات اختطاف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تشكل اتجاهًا مثيرًا للقلق. واعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، سُجلت زيادة في عدد حالات اختطاف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية طلباً للفدية، إذ اختطف ما لا يقل عن ستة منهم، من بينهم عاملون في المجال الصحي في المجتمعات المحلية. وقد أُطلق سراح جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين

اختطفوا في تشرين الثاني/نوفمبر في غضون فترة تراوح من يوم واحد إلى ١٠ أيام، في أعقاب مفاوضات ناجحة بقيادة المجتمعات المحلية. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، اختُطف اثنان من موظفي المنظمات غير الحكومية في منطقة غيدو في جوبالاند، وأُفرج عنهما في آب/أغسطس بعد مفاوضات أسرية وعشائرية. وفي آب/أغسطس، احتجزت حركة الشباب سبعة من موظفي المنظمات غير الحكومية المحليين في شيبلي السفلى للاشتباه في كونهم من موظفي الأمم المتحدة وفي عملهم في أنشطة تحقيق الاستقرار في المناطق التي استعادتها الحكومة حديثاً. ثم أُطلق سراحهم بعدها بأيام بعد التأكد من هوياتهم وعدم انخراطهم في أنشطة تحقيق الاستقرار، مما يعزز الدليل على ضعف البيئة التشغيلية وعوامل الخطر التي يواجهها الشركاء المنفذون. وهناك على الأقل شخص واحد من العاملين الدوليين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لا يزال محتجزاً، وقد مرّ على اختطافه أكثر من ١٦ شهراً. غير أن عمليات الاختطاف لا تؤثر في المنظمات المتضررة فحسب. فعمليات الاختطاف تؤثر أيضاً في الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة والحماية، والذين كثيراً ما يُتركون دون مساعدة عندما تقرر المنظمات المتضررة تقليص عملياتها أو تعليقها.

٢٢ - وتواصل حركة الشباب تنفيذ سياسات عدوانية ضد معظم المنظمات الإنسانية، من خلال توجيه السكان المحليين إلى عدم قبول حزم المساعدة المقدمة من بعض المنظمات الإنسانية، ومواصلة معاقبة المجتمعات المحلية التي لا تمتثل لهذا الأمر والاستهداف المباشر لموظفي المنظمات أو أصولها، أو توجيه السكان المحليين إلى القيام بذلك. فعلى سبيل المثال، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نهب حركة الشباب مركزين طبيين تديرهما منظمات غير حكومية في مقاطعة بلعد بمنطقة شيبلي الوسطى في ولاية هيرشيبلي. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، اعتقلت ميليشيا حركة الشباب ١٠ من المستفيدين المدنيين في واجد في منطقة باكول في ولاية جنوب غرب الصومال، بسبب مشاركتهم في أنشطة لتوزيع أموال نقدية.

٢٣ - وتتواصل حوادث التدخل في العمليات، التي تستهدف فيها جهات فاعلة مسلحة استخدام القوة لإجبار العاملين في المجال الإنساني على إدراج أفرادها أو أقاربهم في قوائم المستفيدين من المعونة. وفي الحالات التي تشارك فيها جهات فاعلة تابعة للحكومة، يتابع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأمر على الفور مع السلطات المعنية على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات الإقليمية معاً، ويحصل في كثير من الأحيان على التزامات من السلطات بالعمل مع المنظمات الإنسانية لمعالجة هذه الشواغل. ويواصل المكتب بذل الجهود من أجل تحسين توقيت الإبلاغ عن مثل هذه الحوادث، فضلاً عن جمع الأدلة المطلوبة لإرشاد جهود المتابعة مع السلطات. وإضافة إلى ذلك، يواصل بعض قادة المجتمعات المحلية التصدي لهذه الانتهاكات، لا سيما عندما تتورط فيها ميليشيات العشائر.

٢٤ - ورغم الالتزامات الهامة التي تعهدت بها حكومة الصومال الاتحادية وبعض الولايات الإقليمية، ومنها ولايات غالمودوغ وهرشيبلي وبونتلاندي وجنوب غرب، لا تزال المنظمات الإنسانية والسكان المدنيون يواجهون تحديات لوجستية خطيرة في حوالي ٤٢ مقاطعة في جنوب الصومال ووسطه وفي إقليم باري بولاية بونتلاندي. ويحدث الابتزاز وغيره من أشكال الانتهاكات بصورة شائعة في نقاط التفتيش غير القانونية العديدة التي تقيمها جهات مسلحة تابعة للدولة وأخرى غير تابعة لها. وتشير التقديرات إلى أن ما يقدر بـ ١٤٢ من نقاط التفتيش الأمنية تلك، التي تُفرض في الكثير منها الرسوم، تعوق حرية الوصول بصورة آمنة وفي الوقت المناسب. ويستمر الإبلاغ عن أحداث تقع في نقاط التفتيش المأذون بها على طول طرق الوصول الرئيسية في جنوب ووسط الصومال، وأكثر طرق الوصول تضرراً هي الطرق التالية: من مقديشو إلى أفغوي وبيدواه ومن مقديشو إلى بلعد وجوهر ومن عداذو إلى غالكعيو. وفي

حين أجريت عدة عمليات لإزالة نقاط التفتيش غير المأذون بها على طول بعض طرق الوصول الرئيسية، ومنها الطرق المؤدية من مقديشو إلى أفغويي وونلويين، ومن مقديشو إلى بلعد وجوهر، ومن غالكيو إلى عذاذو وطوسمريب ومن غاروي إلى بوصاصو، عدّلت الجهات المسلحة مواقعها بإنشاء نقاط تفتيش متنقلة. وتواصل منظمات المعونة حتّى السلطات على الاستناد إلى الالتزامات والجهود البارزة التي شُرع فيها في عام ٢٠١٧، لإيلاء الأولوية لضمان أمن طرق الإمداد الرئيسية.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، ظلّت الحرب المشابهة للحصار التي تشنها حركة الشباب على بعض البلدات التي تسيطر عليها الحكومة في ولايات هيرشيبيلي وجنوب غرب وجوبالاند تعرقل نقل الإمدادات الإنسانية والتجارية. ويستمر التطبيق الصارم للتكتيكات المشابهة للحصار في حُدر وواجد في إقليم باكول، ودينسور في إقليم باي، وبولويرتي في إقليم هيران، ومركا في شيبيلي السفلى. وفي بولويرتي وحُدر وواجد، يواصل مقاتلو حركة الشباب استهداف سائقي العربات التي تجرّها الحمير الذين لا يستخدمون الطرق في تنقلاتهم في إطار السعي إلى نقل الإمدادات الأساسية إلى تلك البلدات. ويصادر مقاتلو حركة الشباب الإمدادات أو يدمرونها في كثير من الأحيان، إضافة إلى ارتكابهم أشكالا أخرى من الهجوم على الناقلين، من قبيل قتلهم، وتعريضهم للاعتداء الجسدي وفرض الغرامات.

٢٦ - وتواصل المنظمات الإنسانية اللجوء إلى النقل الجوي للوصول إلى تلك المدن وهو أعلى تكلفة بكثير. وتشمل هذه المدن مناطق مثل بولويرتي في إقليم هيران بولاية هيرشيبيلي، ودينسور في إقليم باي وواجد وحُدر في إقليم باكول، بولاية جنوب غرب، وغربها في إقليم غدو، بولاية جوبالاند. ولا تتمكن المنظمات الإنسانية من الوصول إلى بولويرتي إلا جوا منذ عام ٢٠١٤، بسبب قيام حركة الشباب بقطع الحركة البرية بشراسة إلى البلدة ومنها. وتواصل حركة الشباب في كثير من الأحيان زرع أجهزة متفجرة مرتجلة على مدرج المطار الذي لا يحظى بالحماية على مدار الساعة. فقوات الأمن لا تقوم بعمليات تمشيط أمنية إلا عند توقّع قدوم رحلة جوية، وثمة حاجة إلى وجود ترتيبات أمنية دائمة في المطار. ويُبلّغ بشكل متكرر عن العثور على أجهزة متفجرة مرتجلة في مدرج المطار، مما يثير شواغل تتعلق بسلامة المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

٢٧ - وتواصل حركة الشباب الضغط بصورة مستمرة على طريق الوصول بين جوهر ومقديشو، وبين مقديشو وأفغويي ومركا، من خلال تنظيم هجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة وإجبار المركبات التي تمر على هذه الطرق على دفع "الضرائب". ولا تزال الشاحنات التي تمرّ على طرق الإمداد الرئيسية في إقليم هيران تتعرّض لهجمات حركة الشباب، وهو وضع طال أمده، بسبب قيام الحركة بفرض حصار اقتصادي على البلدات الخاضعة لسيطرة الحكومة. ولا تزال الطرق المؤدية إلى الطريق بين مقديشو وأفغويي وبيدواه صعبة السلوك بسبب الطلبات المتزايدة وعمليات الابتزاز التي تمارسها "جماعات مسلحة تابعة للدولة" (أي جماعات تابعة للحكومة الوطنية)، وميليشيات عشائرية، وعصابات إجرامية وحركة الشباب. واستنادا إلى المجتمعات المحلية، تستمر حركة الشباب بوجه خاص بزيادة الرسوم على امتداد أجزاء من الطريق المؤدية من مقديشو إلى بيدواه ومن مقديشو إلى جوهر. وهناك أيضا تقارير متزايدة عن تكثيف الهياكل الضريبية المفروضة على القطاع التجاري، بما في ذلك السلع الأساسية المستوردة عن طريق ميناء مقديشو ومراكز الأسواق. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، هدّدت حركة الشباب قادة الأعمال التجارية في مقديشو بالإعدام إذا لم يلتزموا بميكلها الضريبي.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، لا يزال المدنيون، في جميع أنحاء جنوب الصومال ووسطه، يواجهون ضرائب أكثر صرامة تفرضها حركة الشباب، مما يجبر الكثيرين على التشرّد ويؤدي إلى خسائر في الأصول الإنتاجية، مما يجعل هؤلاء المدنيين أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وفي مركا في شيبيلي السفلى، فرضت ضرائب على العربات التي تجرها الحمير التي تعرض السلع الأساسية أو تجمعها. وفي العديد من المناطق، يجبر حالياً التجار على دفع ضريبتين، واحدة إلى حركة الشباب وأخرى إلى الحكومة، مما يجعل الأعمال التجارية الصغيرة غير مربحة ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين في كثير من الأحيان. وخلال أمطار فصل غو في عام ٢٠١٨، أفيد بأن حركة الشباب أجبرت المناطق التي توجد فيها مجتمعات محلية زراعية على دفع "ضرائب" للعمل في الحقول بعد هطول الأمطار الوفيرة، في حين أن حركة الشباب قامت أيضاً في أنحاء من ولاية غالمودوغ، بما في ذلك في مقاطعات عيل بور وعيل طير وحرر طيري، بزيادة الضرائب، حيث طلبت تقديم المال والماشية بصفة زكاة أو مساهمة في "جهاد طوعي". فعلى سبيل المثال، طُلب من المزارعين في قرية بوشول في مقاطعة دينسور في إقليم باي في ولاية جنوب غرب دفع ٣٠ دولاراً للعمل في مزارعهم، ونتيجة لذلك، أجبرت عدة أسر على إخلاء مزارعها والانضمام إلى مستوطنات الأشخاص المشرّدين داخليا في بيدوا لعجزها عن الدفع. وفي واجد في إقليم باكول في ولاية جنوب غرب، لا يزال الأشخاص المشرّدون داخليا يعربون عن قلقهم من الضرائب المفرطة التي تفرضها حركة الشباب عليهم ومن المضايقات التي يتعرّضون لها كلما حاولوا الاعتناء بمزارعهم الواقعة خارج البلدة. وتجدد الإشارة إلى أن بعض المشرّدين داخليا قد أجبروا على التخلي عن أنشطتهم الزراعية بسبب "الضرائب" التي تفرضها حركة الشباب، أما من لا يستطيعون الدفع فإنهم إما يجبرون على تسليم أطفالهم للتجنيد أو يضايقون كي يقوموا بذلك.

٢٩ - ولا تزال حركة الشباب تحافظ على سيطرتها على مناطق رئيسية وهي تسيطر على البلدات بعد انسحاب القوات المسلحة الوطنية الصومالية وغيرها من القوات التابعة للحكومة، مما يؤدي إلى تعطيل العمليات الإنسانية وإلى تعليق البرامج بالكامل في بعض الحالات. وفي عام ٢٠١٨، أُبلغ عن سيطرة حركة الشباب، بصورة مؤقتة في بعض الأحيان، على بلدات وقرى في مناطق في ولايات هيرشيبيلي وجنوب غرب وجوبالاند وبوتتلاند. وكثيرا ما تتفاوت ردود أفعال السكان عند الاستيلاء على البلدات. ففي بعض المناطق، تشن حركة الشباب هجمات انتقامية على المدنيين التي ترى أنهم من أنصار الحكومة أو من المتعاونين معها، في حين أنها تكفي بالكلم إلى السكان المحليين أو وعظهم دون إيذاء أي منهم في بلدات أخرى. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٩، تقود القوات المسلحة الوطنية الصومالية العمليات العسكرية في منطقة شيبيلي السفلى لإزاحة حركة الشباب وتحقيق الاستقرار في المناطق، بما في ذلك في أوديغلي وبارير وساييد. وتستمر حركة الشباب في شن هجمات على بعض المناطق المستعادة حديثا في محاولة لاستعادة السيطرة عليها. وتتسبب العمليات بالتشريد الناجم عن النزاع، وتردّد الناس في العودة إلى مواطنهم الأصلية بسبب الشواغل الأمنية غير المبددة. وفي بعض الحالات، يبلغ المدنيون عن اعتداءات وانتهاكات لحقوق الإنسان ترتكبها القوات المسلحة الوطنية الصومالية في المناطق المستعادة حديثا، مشيرين إلى تفضيلهم للظروف السابقة عندما كانت حركة الشباب مسيطرة.

٣٠ - ويتواصل النزاع بين صوماليالاند وبوتتلاند من أجل السيطرة على أجزاء من إقليمي سول وسناغ، ويجري القتال حوالي منطقة توكاراق في إقليم سول. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تتكرر الاشتباكات المسلحة في منطقة سناغ، التي كانت هادئة مقارنة بمنطقة سول. ولا يزال التوتر شديدا حتى اليوم، فيما

تتواصل الجهود لحل حالة الجمود. وقد فشلت جميع جهود الوساطة التي تبذلها الجهات الفاعلة الخارجية، بما فيها الأمم المتحدة، ولا يزال الطرفان ثابتين على موقفهما، ويحدد كل منهما شروطا مسبقة للدخول في المفاوضات لا يرضاها الطرف الآخر. ويذكي السياسيون من الجانبين النزاع بإدلائهم بتصريحات تحريضية، وتتواصل كل من بونتلانند وصوماليلاند تعبئة وحشد القوات على طول خط المواجهة. وتزيد التوترات المتفاقمة ومستوى التأهب الذي يديه كلا الطرفين من خطر تصعيد كامل للأعمال القتالية المسلحة، ولا يزال ذلك يقيّد وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق إلى المنطقة.

٣١ - ولا تزال النزاعات العشائرية مصدر قلق رئيسي، لا سيما في أقاليم هيران، وغالمودوغ، وشبيلي السفلى وشبيلي الوسطى وسول، حيث يوقع العنف العشائري خسائر في الأرواح وسبل العيش ويشرد الأسر. وكثيرا ما تُعلّق البرامج الإنسانية في المواقع المتضررة حتى يحل النزاع. وفي بعض الأحيان، يقع العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية المنتمون إلى العشائر المتحاربة ضحايا ويجرون إلى النزاع. وتُسجّل النزاعات العشائرية في المقام الأول في المناطق التي تقيم فيها المجتمعات المحلية الرعوية، بسبب التنافس على الموارد النادرة مثل الماء والمرعى، أو في المناطق التي يشتبك فيها المزارعون مع القبائل الرحل أو على الأراضي الزراعية. ولا يزال إقليما جلجدود وهيران أكثر الأقاليم تضررا من النزاعات العشائرية الطويلة الأمد، ويشتهر إقليم جلجدود بالمناوشات العشائرية بسبب البيئة القاسية والتنافس على الموارد. وفي حين يواصل شيوخ القبائل والسلطات إعطاء الأولوية للمفاوضات في معالجة النزاعات العشائرية الجارية، يظلّ دفع الندية العامل المقرر في حل النزاعات. وحتى بعد نجاح جهود المصالحة، يمكن أن تتأجج النزاعات من جديد بسرعة بسبب أعمال استفزازية صغيرة أو متصورة. ولهذا السبب، ومن أجل تجنب الوقوع فريسة للانتقام، يجب أن تظل المنظمات الإنسانية العاملة في تلك المناطق مطلّعة على جميع الحوادث التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث النزاعات العشائرية، بما فيها النزاعات التي يمكن أن تكون قد وقعت قبل شهرين أو سنين في الماضي.

٣٢ - ويؤثر أطراف النزاع في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، من خلال إصدارهم أوامر لمقدمي الخدمات بإثائها أو من خلال مهاجمة منشآت الاتصالات وتدميرها أو تعطيلها. وتضر الأعطال في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ببعض البرامج الإنسانية، ومنها تقديم المساعدة النقدية والرصد عن بعد من خلال مراكز الاتصال. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أدى مقتل اثنين من موظفي شركة هرمود للاتصالات وتدمير مبنى الشركة والهوائي التابع لها في عيل واق في إقليم غيدو إلى قطع جميع خدمات الاتصالات، بما في ذلك خدمات الإنترنت والهاتف مما أدى إلى تعطيل برامج المعونة. ومثل هذا الحادث المرة الثالثة منذ بداية عام ٢٠١٨ التي أفيد فيها عن تدمير فرع شركة هرمود للاتصالات من جانب قوات الأمن الكينية التي لا تشكل جزءا من بعثة الاتحاد الأفريقي منذ بداية عام ٢٠١٨. وقد أُهّمت تلك القوات في السابق بتدمير منشآت شركة هرمود في داماس في إقليم غيدو وجوبا السفلى في ولاية جوبالاند. وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، أبلغ عن وقوع حادث آخر دمر فيه صارٍ لشركة هرمود للاتصالات من قبل قوات يشتهبها في أنها كينية. وتتواصل المنظمات الإنسانية حتّى جميع أطراف النزاع على احترام المنشآت المدنية.

٣٣ - ويعني استمرار الاتجاه العام المتمثل في عمليات الإخلاء القسري، الذي يغذيه تزايد الكثافة السكانية وأسعار العقارات، وكذلك عدم ضمان الحياة، أن إمكانية الحصول على الخدمات، حتى في الأماكن التي استقرت فيها، تتسم في كثير من الأحيان بالهشاشة وعدم الاتساق. وتؤدي عمليات

الإخلاء القسري للأشخاص المشردين داخليا من المستوطنات القائمة إلى تدمير الاستثمارات الكبيرة التي قدمها الشركاء في المجال الإنساني من أجل تيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك إنشاء مراكز لتوزيع المياه وغيرها من مرافق توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، ومراكز صحة الأم والطفل، والمرافق التعليمية. وكثيرا ما تُنفَّذ عمليات الإخلاء بإشعار قصير المدّة أو دون إشعار مسبق، وفي بعض الأحيان بالتواطؤ مع أفراد أمن مسلحين تابعين لقوات نظامية جنّدهم مالكو الأراضي. وفي المتوسط، أُخلي أكثر من ١٥٥ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء الصومال سنويا منذ عام ٢٠١٥، ويخلى أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا وسطيا كل شهر. وقد تعرّض الكثير من المشردين إلى عمليات إخلاء متعددة. وحتى عام ٢٠١٥، طالت عمليات الإخلاء الواسعة النطاق عموما الأشخاص المشردين داخليا الذين يسكنون الأراضي والمباني العامة، ولكن في السنوات الأخيرة، تستهدف عمليات الإخلاء القسري على نحو متزايد الأشخاص المشردين داخليا المستضافين على أرض خاصة. وفي حين شهد الربع الأول من عام ٢٠١٨ تسجيل ١٠١ ٥٨٧ حالة إخلاء قسري، فإن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٩ شهدت إخلاء ١٧٣ ٢٥٥ شخصا، ووقع معظم حالات الإخلاء في مقديشو. وحالت تدخلات الشركاء في المجال الإنساني في النصف الأول من عام ٢٠١٩ دون إخلاء أكثر من ٢٤ ٠٠٠ شخص؛ بيد أن مستوى التدابير الرامية إلى منع أو تخفيف مخاطر الإخلاء القسري لا يزال منخفضا بدرجة كبيرة مقارنة بالاحتياجات. وتؤكد بلدية مقديشو/إدارة بنادر الإقليمية استعدادها للإسهام في جهود الوقاية والاستجابة. وبدأت المشاورات وأنشطة التدريب في المجال الإنساني في أوائل عام ٢٠١٩، ويعمل الشركاء مع السلطة على إجراء تقييم لمخاطر الإخلاء. وعلى المستوى الاتحادي، تعمل اللجنة الوطنية للاجئين والمشردين داخليا ومكتب رئيس الوزراء، بدعم من المنظمة الدولية لقانون التنمية، على وضع الصيغة النهائية لكل من مشروع السياسة الوطنية بشأن العائدين من اللاجئين والمشردين داخليا، ومشروع البروتوكول المؤقت بشأن توزيع الأراضي، ومشروع المبادئ التوجيهية الوطنية المتعلقة بالإخلاء، التي هي قيد الاستعراض من جانب حكومة الصومال الاتحادية. وصاغت إدارة بنادر الإقليمية أيضا مبادئ توجيهية تتعلق بعمليات الإخلاء، وتشتمل على معايير حقوق الإنسان الواجبة التطبيق والأحكام القانونية أو السياساتية الأخرى، وهي تشير إلى التزام البلدية بمنع عمليات الإخلاء.

٣٤ - وواصل أطراف النزاع شنّ غارات جوية في بعض المناطق في ولاية جوبالاند وولاية جنوب غرب وولاية بونتلاندا. واستهدفت الغارات الجوية بصورة أساسية أصول وأفراد حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية الموجودين خارج المناطق السكنية أو في المناطق المعزولة الواقعة تحت سيطرتهم. وعلى الرغم من أن الغارات الجوية لم تؤثر حتى تاريخه بصورة مباشرة في العمليات الإنسانية، تظلّ المخاطر محدقة بالعمليات الموجودة في المناطق المتضررة، ولا سيما بالنسبة للمركبات التي تنقل الإمدادات والأفراد، التي يمكن أن تستهدف عن طريق الخطأ. وكأثر ثانوي، أفادت التقارير بأن الهجمات الجوية جعلت حركة الشباب أكثر تشكيكا في المنظمات الإنسانية، على أساس أنه من الممكن أن تكون بصدد جمع معلومات لاستخدامها في الغارات الجوية.

٣٥ - وفي أعقاب الأمر التوجيهي الذي أصدرته حكومة الصومال الاتحادية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نقل العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية مقار قيادتها من كينيا إلى الصومال. وأصدرت حكومة الصومال الاتحادية في الآونة الأخيرة بيانات تفيد بأن المنظمات غير الحكومية الدولية التي لم تنقل مقار

قيادتها غير مرحب بها ولن يسمح لها بالعمل في البلد. وواصلت المنظمات غير الحكومية الدولية تكرار طلبها إلى حكومة الصومال الاتحادية والولايات الإقليمية الإسراع في إنشاء إطار عمل مركزي وموثر، وهي مبادرة جارية منذ أربع سنوات. ولا يزال مشروع قانون المنظمات غير الحكومية، الذي يستهدف تنظيم عمليات المنظمات غير الحكومية وتسجيلها والرقابة على عملها من خلال المسجل العام والمسجلين، في شكل مسودة. وفي ظل عدم وجود إطار عمل تنظيمي مركزي، لا تزال المنظمات تواجه مطالب من قبيل دفع الضرائب التعسفية أو المتكررة، وإشراك السلطات في التعاقد مع الموردين ومقدمي الخدمات، والتدخل في تعيين الموظفين، بما في ذلك فرزهم وإجراء المقابلات معهم واختيارهم وفحصهم، ضمن أمور أخرى. ولا تزال هذه المطالب تؤدي إلى حالات من تعطل العمل والتأخير والتعدي على المرافق الإنسانية، وإلى عمليات الاعتقال، واحتجاز العاملين في المجال الإنساني وطردهم، وإلى حالات التعليق المؤقت للبرامج الإنسانية في بعض الأحيان. ويخلق تدفق موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية التي انتقلت إلى الصومال مؤخرًا تحديات متزايدة بسبب عدم وجود قوانين صريحة تنظم عمليات التسجيل وفرض الضرائب على الدخل على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وتطبق شروط دفع ضريبة الدخل بأثر رجعي يعود حتى أوائل عام ٢٠١٨، مع تصاعد حالات التهديد والاحتجاز والطرده في حالة التأخير في الدفع أو عدم الامتثال. وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، أُبلغ عن حالتين تتعلقان بالموضوع انطوتا على طرد مدير منظمة غير حكومية دولية واحتجاز مطول لموظف في منظمة غير حكومية دولية أخرى. وبينما يجري دعم المنظمات غير الحكومية وتشجيعها على الامتثال لقوانين الضرائب الجديدة، تتواصل جهود الدعوة لدى السلطات لتهيئها عن هذه الإجراءات الردية القاسية.

٣٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، أقر الفريق القطري للعمل الإنساني استراتيجية منقحة للوصول توفر توجيهات بشأن التنسيق الفعال للمسائل المتعلقة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وتعزيز تحليل مشترك للمعلومات المتعلقة بإمكانية الوصول، والتحديات والفرص، وتنسيق الأنشطة المتعلقة بإمكانية الوصول والحفاظ على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وعلى المبادئ الإنسانية، كمسؤولية مشتركة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والدول الأعضاء وجميع أطراف النزاع. ويتمثل الهدف من الاستراتيجية في إتاحة إمكانية الوصول إلى الأشخاص المتضررين والحفاظ عليها، باستخدام نهج ثلاثي الأبعاد: (أ) الدخول في مفاوضات مع الأطراف المعنية (التابعة للدولة وغير التابعة للدولة) لضمان إيصال المساعدة المنقذة للحياة بصورة فعالة ومراعية للمبادئ وحماية الأشخاص الضعفاء أينما كانوا وبصرف النظر عن الجهة المسيطرة؛ (ب) تقديم توصيات مرتكزة على الأدلة بشأن تحديد الأولويات والتقييم ودعم الجهات الفاعلة التنفيذية في الميدان؛ (ج) توفير قاعدة الأدلة اللازمة لدعم أنشطة الدعوة الرفيعة المستوى. وتستخدم دوائر العمل الإنساني، بما فيها فرقة العمل المخصصة المعنية بإمكانية الوصول، الاستراتيجية وخطة العمل المرفقة بها بغرض الاسترشاد بهما في وضع أولوياتها والنهج المنسقة التي تتبعها لتذليل العديد من العراقيل التي ذكرت والتي تعترض سبيل إيصال المساعدات الإنسانية.

تدابير تخفيف المخاطر

٣٧ - واصلت الأمم المتحدة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة لها وضع وتنفيذ تدابير معززة لإدارة المخاطر ومراقبتها من أجل كفالة المساءلة التامة عن الأنشطة التي تقوم بها والأموال التي تخصصها للاستجابة الإنسانية في بيئة العمليات الصعبة في الصومال.

٣٨ - وتدعم وحدة إدارة المخاطر منظومة الأمم المتحدة وحكومة الصومال، على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات الإقليمية على السواء، وسائر الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية العاملة في الصومال من خلال تقديم الخدمات التالية: (أ) تيسير وضع معايير إدارة المخاطر وبذل العناية الواجبة على الصعيد الجماعي وتعزيز اعتمادها؛ (ب) إسداء المشورة في مجال إدارة المخاطر؛ (ج) التدريب (على الإنترنت وفي فصول التدريب) في مجال تقييم المخاطر في الصناديق والبرامج والمشاريع وعلى إدارة المخاطر في المناطق والمخاطر المتعلقة بالشركاء؛ (د) تقاسم المعلومات وإدارة المعلومات؛ (هـ) تعهد نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالمتعاقدين وتعزيزه؛ (و) تقديم الدعم للصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء ومرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال؛ (ز) استخدام النظم القطرية والإشراف على التدفق التمويلي الوطني للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المخصص للصومال. وتوضع جميع التدابير، والممارسات، والأدوات المطبقة، والتوصيات المخصصة فيما يتعلق بتخفيف المخاطر من أجل دعم عمليات صنع القرار الواعية بالمخاطر، وزيادة المساءلة لتحقيق أثر أفضل. وتعمل وحدة إدارة المخاطر على نحو وثيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكاتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في مختلف وكالات الأمم المتحدة، وتواصل إقامة الشراكات وتعزيزها داخل المنظمة ومع حكومة الصومال، ومجتمع المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة وغيرهم من الشركاء في مجال إنفاذ القانون وفي المجالين الإنساني والإنمائي.

٣٩ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩، كانت قاعدة بيانات نظام إدارة المعلومات المتصلة بالمتعاقدين تتضمن معلومات ساهمت بها وحدة إدارة المخاطر و ١٥ وكالة من وكالات الأمم المتحدة بشأن أكثر من ٤٠٦٠ متعاقدًا ومورّدًا للأمم المتحدة في الصومال. وتبلغ قيمة العقود التي تشملها قاعدة البيانات حوالي ٦,٢ بلايين دولار. وتشمل التحديثات المنتظمة إدراج الكيانات الخاضعة لجزاءات مجلس الأمن، واستخراج البيانات من التقارير السنوية لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا وفريق الخبراء المعني بالصومال لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وإدراج المقاولين والأفراد المستبعدين من العمل مع الأمم المتحدة، والتحديثات الدورية لقائمة البنك الدولي للمشروعات المستبعدة من التمويل وقائمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) للأشخاص المطلوبين فيما يتعلق بالصومال.

٤٠ - وتقدم وحدة إدارة المخاطر في المكتب المتكامل لنائب الممثل الخاص/منسق الشؤون الإنسانية المقيم الخاص بالصومال الدعم لاستحداث وتعزيز أدوات وممارسات لإدارة المخاطر في العمليات التي يجري الاضطلاع بها في بلدان أخرى، من قبيل أفغانستان والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان.

تأثير الفقرتين ٤٨ و ٤٩ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)

٤١ - في الفقرة ٤٨ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، قرر مجلس الأمن ألا تسري، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، التدابير المفروضة على الدول الأعضاء بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) على دفع الأموال أو توفير الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى اللازمة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية التي تهم الحاجة إليها في الصومال في الوقت المناسب بواسطة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو برامجها أو المنظمات الإنسانية التي لها مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية، وشركائها المنقذين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الممولة بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف التي تشارك في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية للصومال. وفي حين أن المنظمات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بهذا التقرير

لم تعلق صراحةً على تأثير الفقرتين ٤٨ و ٤٩ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨) في قدرتها على تنفيذ البرامج، فإن للاستثناءات لأسباب إنسانية تأثيراً كبيراً في قدرة الشركاء على تقديم المعونة المنقذة للحياة وتوفير الحماية.

٤٢ - وسيؤدي عدم تجديد الإعفاء لأسباب إنسانية إلى تردد الجهات المانحة في تمويل العمليات الإنسانية، بل إن تحولات صغيرة في إزالة المخاطر المالية ستفضي إلى تأثير ضار في القدرة على إيصال المساعدة. وبدوره، سيؤدي عدم القدرة على تقديم المعونة إلى حرمان المدنيين من السلع الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة ومقاومة خطر تدهور الحالة الإنسانية في آن معاً. وسيؤدي تعليق المعونة إلى زيادة احتمال حدوث المزيد من حالات التشرد، بما في ذلك إمكانية تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة والتشرد الداخلي نحو المناطق الحضرية والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، التي تعاني بالفعل من نقص الموارد ولا يتوافر فيها ما يكفي من الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، إذا أقدمت حركة الشباب على عرقلة مغادرة المدنيين للمناطق الواقعة تحت سيطرتها، فإن احتياجات هؤلاء السكان لن تلبى في موعدها، وقد يتعرض الناس الذين يطلبون المعونة، من قبيل كبار السن والوجهاء، إلى تجاوزات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، مثل الإعدامات خارج نطاق القضاء تجنيد الأطفال.

٤٣ - ومن الأهمية بمكان أن الإعفاء لأسباب إنسانية يوفر الأساس للجهات المانحة والمتعاقدين والنظم المصرفية والمالية الذي يتيح تمويل المساعدة الإنسانية في المناطق التي تنشط فيها حركة الشباب. وعقب تنفيذ الإعفاء لأسباب إنسانية ووضع تدابير التنفيذ الوطنية ذات الصلة، يتسنى للجهات المانحة الرئيسية الحفاظ على توفير مستويات كافية من التمويل لبرامج المساعدة الإنسانية. وتجلت أهمية الحصول على التمويل من أجل المعونة في عام ٢٠١٩ عندما أدت زيادة التمويل في حزيران/يونيه وتموز/يوليه إلى تمكين الشركاء من تقديم كمية كافية من المساعدة الغذائية لحماية مليون صومالي من مواجهة انعدام الأمن الغذائي بمستويات حالات الطوارئ والأزمات.

الاستنتاجات

٤٤ - بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من الاضطراب، يشهد الصومال حالياً مساراً إيجابياً نحو السلام والاستقرار. وعندما تجدد خطر المجاعة في وقت مبكر من عام ٢٠١٧، عملت الجهات المانحة والوكالات الإنسانية التنفيذية فوراً على توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية وإنقاذ الأرواح. وبالمثل، واستجابةً لتداعيات ضعف وعدم انتظام سقوط الأمطار في عام ٢٠١٩، منحت دوائر العمل الإنساني الأولوية لتنفيذ خطة الاستجابة لآثار الجفاف لفائدة ٤,٥ ملايين شخص حتى نهاية العام. ويقوم أيضاً البنك الدولي، من خلال نافذة التصدي للأزمات، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، بإضفاء الطابع الرسمي على مبادرة يجري تنفيذها في الصومال وتهدف إلى العمل الاستباقي قبل حدوث حالات الطوارئ. وسيتيح المشروع التجريبي العمل السريع في حال حدوث الأسباب المؤدية إلى ظروف الجفاف الشديد. ويعكس ذلك أيضاً الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمات الإنسانية للوصول إلى الأشخاص المحتاجين، بما في ذلك في مناطق خطرة وغير آمنة، من أجل إنقاذ الأرواح ومنع فقدان سبل العيش. وعلى الرغم من تفادي حدوث مجاعة واسعة النطاق حتى تاريخه في عام ٢٠١٩، فإن بعض المجتمعات المحلية في المناطق الأشد صعوبة من حيث إمكانية الوصول إليها في جنوب ووسط الصومال لا تزال معرضة لخطر المجاعة. كما تشكل نتائج التقييم بعد فصل غو لعام ٢٠١٩

مصدر قلق بالغ؛ وكان مستوى غلة الحصاد لفصل غو في عام ٢٠١٩ هو الأدنى منذ تاريخ بدء حفظ السجلات في عام ١٩٩٥، حيث كان الإنتاج الزراعي أقل من المتوسط الطويل الأجل بنسبة بلغت ٦٨ في المائة. وهناك حاجة ملحة لرصد موارد إضافية وبذل مزيد من الجهود لضمان عدم انزلاق أكثر المناطق ضعفا إلى هوة المجاعة في الأشهر المقبلة.

٤٥ - وتواصل المنظمات الإنسانية الناشطة في الصومال العمل على إقامة توازن بين شواغلها الأمنية وكفالة تقديم المساعدة بصورة فعالة ومراعية للمبادئ. وسيواصل الشركاء في المجال الإنساني العمل على توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية واستدامته للأفراد الذين هم في أمس الحاجة إليها، رغم وجود التحديات الأمنية. ومع ذلك، لا يزال احترام القانون الدولي الإنساني ومسؤولية أطراف النزاع عن إتاحة وتيسير الوصول إلى المحتاجين يكتسيان أهمية حاسمة بالنسبة لإيصال المعونة. وبالإضافة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المستفيدين، تتطلب الجهود الإنسانية تمويلا مرنا يُتاح في الوقت المناسب لتقديم المساعدة الفعالة لملايين الصوماليين وكفالة أخذ الاحتياجات الأمنية للشركاء المنفذين الوطنيين والمحليين في الاعتبار على النحو الواجب لدى وضع المقترحات والميزانيات.

٤٦ - وفي ضوء ما سبق، يدعو وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن إلى تحديد الاستثناء لأسباب إنسانية المنصوص عليه في الفقرة ٤٨ من قراره ٢٤٤٤ (٢٠١٨).